الأمم المتحدة

A/39/526
S/16758
27 September 1984
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٦٧ من جدول الأعمال
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤
وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم
لمالطة لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، ووفقا للفقرة ٢١ من الاعلان ، أود أن أرفق طي هذا ، للعلم ، نص الاعلان الختامي الذى اعتمدته بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ في ختام المؤتمر الذى عقد على المستوى الوزارى في فاليتا ، مالطة ، في يومي ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

وأكون شاكرا لو أمكن استنساخ نص الاعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٧ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ف . ج . غاوتشي
السفير
الممثل الدائم لمالطة
لدى الأمم المتحدة

../..

مرفـــــــق

الاعـــلان الختامـــي

١ - وفقا للقرار الذى اتخذه رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماعهـــم المعقود في نيودلهي في اذار/ مارس ١٩٨٣ ، وبنـــاء على دعوة من حكومة مالطـــة ، اجتمع وزراء خارجية بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز فـــي فاليتا ، مالطة ، في يومي ١٠ و ١١ ايلول /سبتمبر " لتنسيق آرائهم واستحداث المبـادرات من أجل التعاون وتعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط " .

٢ - وأعاد الوزراء تأكيد الأهمية الكبرى لسياسة عدم الانحياز بوصفها عاملا عالميا فـــي العلاقات الدولية . وأكدوا ما لحركة عدم الانحياز من دور مستقل بناء غير تكتلي في الشـــؤون الدولية . وقالوا ان سياسة عدم الانحياز ما زالت تواصـل الاسهام في الجهود التي تبـذل لتعزيز السلم ونزع السلاح وتخفيف حدة التوتر الدولي وايجاد حلول عادلة للمشاكل الدوليـــة بالوسائل السلمية ولتحقيق التطور والتعاون في المجال الاقتصادى . وفي هذا السياق أكـد الوزراء أيضا أهمية المبادئ والأغراض الأساسية لسياسة عدم الانحياز ، ولاسيما مبـادىء تقرير المصير وعدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وسلامتهـــا الاقليمية واستقلالها السياسي ، والتعجيل بعملية تقرير المصير للشعوب الخاضعة للسيطـــرة الاستعمارية والأجنبية ، والتعايش السلمي وعدم استخدام القوة ، وضرورة الابتعاد عـــن تكتلات القوى والتجمعات المتحالفة ضد بعضها البعض ، والتي يهدد وجودها السلم والأمن على الصعيدين الدولـي والاقليمي . وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن هذه السياسة فـــي مجملها لها أهمية حيوية نظرا للحالة الراهنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - وأشار الوزراء الى الدور الخلاق الذى أداه زعماء بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تكوين حركة عدم الانحياز وتطويرها . وسلموا بأن اختيار سياسة عدم الانحياز واتباعهـــا في منطقة شهدت تحالفات جامدة من عدد من الدول ، وما نجم عن ذلك من توتر ومواجهة ، كان اختيارا جريئا لـه آثار بعيدة المدى واتهام مباشر في تعزيز الأمن القومي وفي تأكيـــد الحقوق السيادية لشعوب المنطقة في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعيـــة الخاصة بها متحررة في ذلك من كافة أشكال السيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي . وأكـدوا التزامهم الصارم بمواصلة اتبـاع سياستهم التي اختاروها رغم المصاعب والعوائق التي تعتـرض الطريق .

اجتماع فاليتا

٤ - أشار الوزراء الى ان عقد أول اجتماع وزارى لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، في فاليتا يمثل خطوة ذات أهمية سياسية كبرى ترمي الى تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان غير المنحازة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحويلها الى منطقة سلم وأمن وتعاون وفقا لقرارات حركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما القرار ٣٨/١٨٩ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

٥ - ولاحظ الوزراء ، في قلق وانزعاج ، عند استعراضهم للحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، استمرار ظاهرة المواجهة بين التكتلات ، والتصاعد المستمر للوجود العسكرى للدول الكبرى ، وسياسة وزع اسلحة التدمير الشامل بما فيها القذائف النووية ، وقيام دول من خارج المنطقة بانشاء قواعد ومرافق عسكرية تهدد أمن البلدان غير المنحازة ، واستمرار وجود بؤر التوتر والعدوان في المنطقة ولاسيما سياسة اسرائيل العدوانية . واعتبر الوزراء ان هذه العوامل تحول منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خطير الى منطقة توتر حرجة ، وتترتب عليها آثار سلبية خطيرة على السلم والأمن الدوليين ، وتعرقل بشدة عملية التعاون الاقليمي وتهدد ممارسة دول المنطقة لسيادتها واستقلالها ، وتعرض عملية تسوية المشاكل الاقليمية بالوسائل السلمية لخطر داهم .

٦ - وأشار الوزراء الى ان مشكلة الشرق الاوسط لا زالت تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن على الصعيدين الاقليمي والدولي نظرا لاستمرار سياسة العدوان والتوسع والاحتلال التي تتبعها اسرائيل . وأعادوا التأكيد على ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط وبدون حلها لن يكون هناك سلام عادل دائم في المنطقة . وأدان الوزراء بصفة خاصة استمرار حرمان الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف واستمرار احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية ، وسياسة اقامة المستوطنات وضم القدس ومرتفعات الجولان ، واحتلال القوات الاسرائيلية لجنوب لبنان ، والممارسات اللاانسانية غير المشروعة التي تقوم بها اسرائيل في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، وفرض القانون الاسرائيلي على هذه الأراضي وتهديد الأمن القومي لسوريا .

٧ - وأدان الوزراء استمرار احتلال اسرائيل لجنوب لبنان والتدابير والممارسات التي تلجأ اليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية الرامية الى طرد سكان الجنوب من المنطقة وفرض سيطرتها على مواردها تمهيدا لضم الجنوب .

(أ) وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للحكومة اللبنانية ولنضال الشعب اللبناني ضد الاحتلال ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية واعادة الأمن والاستقرار في لبنان ؛

(ب) وأعرب الوزراء عن تقديرهم البالغ لالغاء اتفاق ١٧ ايار/ مايو ١٩٨٣ الذى فرضته الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل على لبنان ، وأدانوا كل الاتفاقات المماثلة التي تفضي الى حلول جزئية أو منفصلة لأزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ؛

(ج) ولاحظ الوزراء بقلق شديد ان اسرائيل أخذت تكثف من سياستها التوسعية العدوانية ضد الأمة العربية منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد ؛

(د) وقرر الوزراء تكثيف الجهود لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية ، لأن استمرار الاحتلال الاسرائيلي هو العامل الرئيسي الذى يحول دون المصالحة الوطنية في لبنان .

٨ — وأدان الوزراء التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية وأعادوا التأكيد على أن من شأن هذا التحالف ان يقوى الدور العدواني الذى تقوم به اسرائيل ، والذى يهدد استقرار بلدان الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط كما يهدد الأمن والسلم العالميين ، ويشجع اسرائيل على متابعة سياستها العنصرية وسياسة الاحتلال والضم والعدوان .

الشعب الفلسطيني

٩ — أكد الوزراء انه لا يمكن تحقيق سلام عادل دائم في الشرق الأوسط وايجاد حل للقضية الفلسطينية بدون انسحاب اسرائيل انسحابا كاملا غير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، وبدون ان يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، بما في ذلك حق العودة ، وحق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة بما في ذلك حق اقامة دولة فلسطينية مستقلة في وطنه ، فلسطين . ولهذه الغاية أيد الوزراء اعلان جنيف وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذى عقد في جنيف في الفترة من ٢٩ آب / اغسطس حتى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، كما أيدوا الدعوة الى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨/٥٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . وجددوا ، بوصف دولهم دولا غير منحازة في المنطقة ، التزامهم بالمثابرة على السعي لايجاد تسوية شاملة عادلة بالوسائل السلمية لمشكلة الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئها والاعلانات والبلاغات الصادرة عن حركة عدم الانحياز .

احتلال قبرص

١٠- كرر الوزراء الاعراب عن قلقهم العميق ازاء استمرار الاحتلال العسكرى في قبرص وأدانوا جميع الافعال التي تمس بأى شكل كان وحدة جمهورية قبرص . وأكد الوزراء من جديد تأييدهم لاستقلال الجمهورية وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وحيادها ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وطالبوا بانسحاب جميع القوات العسكرية الاجنبية من جمهورية قبرص . فمن شأن ذلك أن يسهم في ايجاد حل عادل وسلمي لمسألة قبرص ، على أساس التنفيذ الفورى للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن التابعين للامم المتحدة ، واعلانات وبلاغات بلدان عدم الانحياز المتعلقة بهذا الموضوع . وتعهدوا بتقديم التأييد الكامل لجهود الامين العام للامم المتحدة في حل المشكلة وحثوه على الاستمرار في جهوده الراهنة وتكثيفها .

١١- وأكد الوزراء أن وجود الاساطيل والقواعد العسكرية والتسهيلات الاجنبية لاستخدامها في العدوان على دول عدم الانحياز الاعضاء يرتب آثارا خطيرة على المصالح الامنية لدول البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز . وكرر الوزراء التأكيد على أهمية وضرورة عدم دخول بلدان البحر المتوسط غير المنحازة كأطراف في المواجهة والتنافس بين الدول الكبرى ، أو اتخاذ أى اجراءات من شأنها أن تيسر هذا ، أو تعزيز التحالفات العسكرية القائمة والترتيبات المتشابكة الناشئة عنها ، وبصفة خاصة عن طريق الاشتراك في الترتيبات العسكرية أو من خلال تقديم قواعد وتسهيلات عسكرية لتتواجد فيها الدول الكبرى في اطار المنازعات القائمة بين الدول الكبرى . وأشاروا الى أن عملية عكس هذه الاتجاهات السلبية وازالة الاسباب والعوامل والادوات المؤدية الى التوتر والمواجهة في المنطقة تقتضي اتخاذ اجراءات ايجابية منسقة من جانب جميع الدول في المنطقة .

عدم استعمال القوة

١٢- وكرر الوزراء التأكيد على عزم بلدانهم البحث عن حلول متينة ودائمة للمشاكل المتبقية فيما بينها دون اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها . ومواصلة للوفاء بهذا المبدأ في المنطقة ، أهاب الوزراء بالدول الاوروبية ، سواء منها الواقعة على البحر المتوسط أو غيرها ، أن تراعي مراعاة تامة مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها ، وحثوها على عدم استخدام أسلحتها وقواتها وقواعدها ومرافقها العسكرية ضد دول البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز .

١٣- ورأى الوزراء أيضا أن حرية أعالي البحار في بحر مغلق مثل البحر المتوسط يجب أن تراعى مراعاة دقيقة وقاصرة على الاغراض السلمية ، وأن يمنع فيه الوزع البحرى ، وبصفة خاصة من جانب الدول الواقعة خارج المنطقة ، الذى يهدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالح دول البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز .

(أ) وأعرب الوزراء عن القلق العميق ازاء الاستفزازات الكثيرة التي تصدر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتنتهك سيادة الجماهيرية العربية الليبية وسلامتها الاقليمية وتشكل خطرا على الامن والسلم الدوليين وعاملا معوقا لجهود بلدان عدم الانحياز الرامية الى تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر المتوسط . وأعربوا عن تأييدهم لجهود الجماهيرية في مقاومة مختلف الضغوط الناشئة من هذه الاستفزازات .

الأمن في البحر المتوسط

١٤- أكد الوزراء على العلاقة بين الامن في منطقة البحر المتوسط والامن الدولي بوجه عام والامن في أوروبا بوجه خاص . وأكدوا في هذا الصدد على أهمية قيام جميع دول البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز بدور فعال في المداولات المتعلقة بالامن في البحر المتوسط . وأشاروا في هذا الصدد الى انه ، بموجب الاحكام المتعلقة بمنطقة البحر المتوسط من الوثيقة الختامية الموقعة في هلسنكي ، تعهدت البلدان المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بمواصلة وتوسيع الحوار الذى بدأ مع دول البحر المتوسط غير المشتركة في المؤتمر وذلك بغرض الاسهام في احلال السلم ، وتخفيض القوات المسلحة في منطقة البحر المتوسط ، وتعزيز الامن ، وتقليل التوتر ، وتوسيع نطاق التعاون . وأشار الوزراء أيضا الى أن الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا اختتمت اجتماعها الاستعراضي المعقود في مدريد بالاعراب عن رغبتها في اتخاذ تدابير ترمي الى زيادة الثقة والامن في منطقة البحر المتوسط ، وأكدت اقتناعها بأن الاستمرار الفعال للعملية التي بدأت في مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في اوروبا تستلزم الاتفاق على اتخاذ تدابير وافية لمنطقة البحر المتوسط عن طريق اجراء حوار على أساس المساواة .

١٥- وأكد الوزراء من جديد التزام بلدانهم بدعم وتقوية دور الامم المتحدة في تعزيز السلم والامن والتعاون في منطقة البحر المتوسط . ورحب الوزراء باتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٨٩ بالاجماع ، وهو القرار الذى تسلم فيه بما يلي :

" (أ) ان أمن منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والامن الدوليين ؛

" (ب) ان بذل مزيد من الجهود ضرورى من أجل تخفيف حدة التوتر وتخفيض الاسلحة ومن أجل تهيئة ظروف الامن والتعاون المثمر في جميع الميادين لكل بلدان وشعوب منطقة البحر الابيض المتوسط ، على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية والامن وعدم التدخل بجميع أنواعه ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، واحترام السيادة على الموارد الطبيعية ؛

" (ج) ان من الضرورى ايجاد حلول عادلة وعملية للمشاكل والأزمات الموجودة في المنطقة على أساس أحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وانسحاب قوات الاحتلال الاجنبية وحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاجنبية في تقرير المصير والاستقلال" .

المنطقة الخالية من الأسلحة النووية

١٦- أكد الوزراء على الاخطار الكامنة في انتشار الاسلحة النووية بالنسبة الى السلم والامن الدوليين بصفة عامة ومنطقة البحر المتوسط بصفة خاصة . وأكدوا أن قدرات اسرائيل النووية ورفض اسرائيل المتعنت الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية للمراقبة الدولية يشكل خطرا حقيقيا على الامن في المنطقة وعقبة أمام انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . وفي هذا الصدد ، أعلن الوزراء تأييدهم الكامل لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط كتدبير محدد يرمي الى تقليل التوتر والاسهام في بناء الامن في منطقة البحر المتوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والقرار ٢/١٠ ل - بصفة خاصة . ودعا الوزراء الجمعية العامة والامين العام للامم المتحدة الى بذل الجهود اللازمة واتخاذ خطوات محددة لتهيئة الظروف لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

١٧- وأكد الوزراء من جديد التأييد الذى أعرب عنه مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز لنيل مالطه مركز الحياد على أساس مبادئ عدم الانحياز ، كاسهام فعال في احلال السلم والاستقرار في المنطقة . وأعربوا عن رأيهم في أن حياد مالطه يفتح آفاقا مشجعة لاتخاذ مزيد من الاجراءات والتعهدات على المستويات الثنائية ودون الاقليمية والاقليمية بهدف تعزيز وتوسيع عملية التفاهم وتقليل التوتر في منطقة البحر المتوسط ، ومن ثم تهيئة الظروف لعكس زيادة القوة العسكرية الكبيرة في المنطقة من جانب قوى خارجية .

١٨- وأعرب الوزراء عن القلق العميق ازاء استمرار الازمة الاقتصادية الدولية ، التي تؤثر تأثيرا ضارا على عملية التنمية في بلدان البحر المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز بسبب طبيعتها الهيكلية واللاتوازن العميق الذى تتسم به الأسس السائدة في النظام الاقتصادى العالمي . وأكد الوزراء من جديد التزام بلدانهم بمبدأ الاعتماد الجماعي على النفس في البلدان النامية ومواصلة تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب . وفي هذا السياق أشار الوزراء الى ضرورة مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادى الثنائي والمتعدد الاطراف فيما بين بلدان البحر المتوسط لا في المجال الاقتصادى فحسب بل وأيضا في مجالات الاتصالات والنقل والسياحة وتعزيز وحماية البيئة ، كجزء أكبر في التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

التعاون

١٩- واستعرض الوزراء برامج التعاون بين بلدان البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز وبين الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . وأعربوا عن رأى مفاده أن هذا التعاون لم يتطور بعد بما يكفي لتلبية احتياجات بلدان البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز . وأكدوا على ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار في هذا التعاون الاهتمام المشروع لبلدان البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، ولا سيما في قطاعات الموارد البشرية والتجارة والتنمية الاقتصادية .

٢٠- واتفق الوزراء على اتخاذ خطوات لمواصلة التنسيق والتشاور اللازمين لكفالة التنفيذ التام للمبادئ الواردة في الاعلان المعتمد في فاليتا . وبغية مواصلة تنفيذ الولاية المعهودة اليهم من جانب المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، قرر الوزراء الاجتماع مرة أخرى في أوائل عام ١٩٨٦ ، وقرروا أيضا أن يوصوا اجتماع القمة التالي لبلدان عدم الانحياز بعقد الاجتماعات الوزارية لبلدان البحر المتوسط الاعضاء في حركة عدم الانحياز بصفة دورية .

(أ) وعقد الوزراء العزم على اتخاذ جميع الخطوات الايجابية اللازمة لمواصلة وتعزيز العملية التي بدأوها . واتفقوا بصفة خاصة على تكثيف التنسيق فيما بينهم في جميع محافل الامم المتحدة والمنظمات الاخرى ذات الصلة ، وفي حركة عدم الانحياز وغيرها . واتفقوا بصفة خاصة على أن تتعاون وفودهم لدى الامم المتحدة في نيويورك بشكل وثيق في الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة لاتخاذ الخطوات اللازمة بهدف تنفيذ اعلان فاليتا .

٢١- وفي الختام، قرر الوزراء أن يسندوا الى مالطه، بوصفها البلد المضيف، مهمة ابلاغ رئيس حركة عدم الانحياز والاعضاء فيها والامين العام للامم المتحدة بنتائج اجتماع فاليتا .

ملاحظة من وفد مصر

رفضت مصر رسميا الفقرات الفرعية الاضافية على الفقرة ٧ من اعلان فاليتا، التي قدمت في الدورة الاخيرة . وقد بيّن الوفد المصري آراءه بوضوح في الدورة، واعترض على الفقرات الفرعية الاضافية المتقدمة الذكر، لأسباب اجرائية وموضوعية .